فعالية السياسة الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار المحلي دراسة حالة ولاية المسيلة

The effectiveness of fiscal policy in enhancing local investment opportunities, a case study in the state of M'sila

ط د بن يطو رابح *

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر)

benyettou.rabeh@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 22 /2022/08 تاريخ القبول: 04 /2022/11 تاريخ النشر : 31 /2022/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على واقع السياسة الجبائية ومدى فعاليتها في تعزيز فرص واستقطاب الاستثمار المحلي من خلال إبراز أهم أدواتها ممثلة في التحفيزات الجبائية والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمار محليا باعتبارها من أهم الوسائل تحسينا للمناخ الاستثماري.

ومن خلال توجه الدولة الجزائرية وإبلائها بالأهمية البالغة للاستثمار في الاقتصاد الوطني، وضعت مجموعة من التحفيزات الجبائية كسياسة جبائية لجلب وتوجيه الاستثمار بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وبعضها بمثابة نتائج متوصل إليها من خلال الدراسة كاستحداث مناصب شغل، القضاء البطالة، خلق توازن إقليمي داخلي، خلق الثروة وهي نتائج كلها ناتجة عن فعالية التحفيزات الجبائية في جلب وتشجيع الاستثمارات بواسطة آليات وهيئات الدعم المحلية والوطنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، التحفيزات الجبائية، الاستثمار المحلي.

تصنيف *JEL*: E22; E62

Abstract :

This study aims to ascertain the reality and effectiveness of fiscal policy in promoting opportunities and attracting domestic investment by highlighting its most important tools represented in fiscal stimulus and its role in attracting investment locally as one of the most important means of improving the investment climate.

Through the Algerian State's orientation and commitment to the critical importance of investing in the national economy development of a set of fiscal stimulus as a policy to attract and guide investment with a view to achieving a set of objectives, some of which are conclusions reached through the study as the creation of positions of employment, Eliminating unemployment, creating an internal regional balance, creating wealth, all of which result from the effectiveness of fiscal stimulus in attracting and encouraging investments through local and national support mechanisms and bodies.

Keywords: Fiscal Policy, Fiscal Stimulus, Local Investment.

JEL classification codes: E22 ;E62

* المؤلف المرسل : بن يطو رابح، benyettou.rabeh@univ-msila.dz .

مقدمة

تعد السياسة الجبائية من أهم الأدوات التي من خلالها تتدخل الدولة وبطريقة غير مباشرة في توجيه الاقتصاد باعتبارها جزء من السياسة المالية والتي هي بدورها جزء من السياسة الاقتصادية، كما للسياسة الجبائية أدوات وأشكال حيث تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم أدواتها التي تستعملها الدولة في تحسين المناخ الاستثماري وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات والتنظيمات التي تشجع المستثمرين ولاسيما المستثمرين المحليين لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية.

وفي ظل السياسة والإستراتيجية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة وإبلائها بالأهمية البالغة للاستثمار ومكانته المهمة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة وكذا رفع الناتج المحلي والوطني ورفع القيمة المضافة وبذلك إحداث توازن إقليمي داخلي بالاعتماد على الذات من خلال السياسة الجبائية بتقديم تحفيزات وامتيازات جبائية للمستثمرين والمحلين خاصة، والملاحظ أن الدولة في كل مرة تغير، تعدل وتتمم في القوانين المتعلقة بالاستثمار تماشيا مع الظروف السائدة في البلاد بغرض تحسين المناخ الاستثماري والذي بموجبه استقطاب المستثمرين.

الإشكالية:

ومن أجل معالجة هذا الموضوع يمكننا طرح التساؤل التالي :

ما مدى فعالية السياسة الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار المحلي لولاية المسيلة ؟

فرضيات الدراسة:

التحفيزات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية استعمالا وشيوعا في رفع حجم الاستثمار المحلي بولاية المسيلة.

نوعية وطبيعة التحفيزات الجبائية الممنوحة في ظل قوانين الاستثمار تلعب دورا مهما في استقطاب وتعزيز فرص الاستثمار المحلي وتوجيهه بحسب القطاعات والمناطق.

أهمية الموضوع : حيث تبرز الأهمية من خلال معرفة أهم التحفيزات الجبائية، باعتبارها من بين أهم أدوات السياسة الجبائية ومدى مساهمتها في استقطاب الاستثمار المحلي بولاية المسيلة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحفيزات الجبائية الممنوحة في ظل قوانين الاستثمار باعتبارها من أهم أدوات السياسة الجبائية والتي تنتهجها الدولة الجزائرية لاستقطاب وتعزيز فرص الاستثمار المحلي وقياس مدى فعاليتها ومردوديتها.

إبراز أهمية التحفيزات الجبائية في استقطاب وتوجيه الاستثمارات المحلية، ومعرفة وإبراز مكانة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وما ينجر عنه من استحداث مناصب الشغل ورفع الناتج المحلي و القومي ورفع القيمة المضافة.

أدوات الدراسة :

الأدوات المستعان بها ممثلة في القوانين والمراسيم التنظيمية الخاصة بالاستثمار وقوانين المالية بالإضافة إلى الإحصائيات الصادرة عن الهيئات المحلية الوطنية.

منهج الدراسة :

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي ،فالمنهج الوصفي يساعد على فهم النصوص والقوانين التشريعية المنظمة لترقية وتطوير الاستثمار ، واستنباط الأسس والقواعد التي من خلالها يتم منح التحفيزات الجبائية للمستثمر، والمنهج التحليلي المستعمل في الجانب التطبيقي من خلال تحليلنا لعناصر الدراسة.

خطة الدراسة :

وسوف نحاول الإجابة على الإشكالية من خلال مجموعة من المحاور وهي :

I- ماهية السياسة الجبائية

II- التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار المحلي

III- فعالية التحفيزات الجبائية في استقطاب الاستثمار المحلي

I. ماهية السياسة الجبائية

1- تعريف السياسة الجبائية

تعرف السياسة الجبائية بأنها " مجموعة البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع" (عتمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، 2008، صفحة 09).

كما عرف C TOURMIER السياسة الجبائية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير والقرارات المتخذة قصد تأسيس الاقتطاعات الضريبية وتنظيمها فنيا تبعا لأهداف السلطات العمومية (قدي، دراسات في علم الضرائب، 2011، صفحة 109).

يمكن تعريفها السياسة الجبائية عبارة عن مجموعه التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بالتنظيم الفني الجبائي في شقه تنظيم التحصيل قصد تمويل الخزينة العمومية وتغطيه النفقات العمومية من جهة واستعمالها كأداة تدخل تستعملها الدولة في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب المتطلبات الاقتصادية الراهنة والآنية من جهة أخرى (بوزيان و قدور، 2022، الصفحات 133-155).

2- خصائص السياسة الجبائية

من خلال تعريف السياسة الجبائية تتميز في الخصائص التالية (أسماء، 2018، صفحة 137):

- مجموعة مترابطة ومتكاملة من البرامج والتدابير، وهذا يدل على الترابط والتناسق بين أجزاء ومكونات السياسة الجبائية وجود علاقة ترابطية في ما بينها وهذا ما يسهل الوصول إلى الأهداف المراد بلوغها دون مواجهه أية تناقضات.

- النطاق الواسع الذي تشغله السياسة الجبائية والممتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وكافة البرامج والتدابير المتكاملة، وكذا التحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة لأنشطة معينة بغية الوصول إلى أهداف معينة وتشخيصها وتشجيعا للأنشطة المراد تطويرها.

- السياسة الجبائية من أهم إجراءات السياسة الاقتصادية والمالية والتي من خلالها تحقيق أهداف المجتمع، فالسياسة الجبائية بلورت من أجل بلوغ أهداف وغايات معينة المراد تحقيقها، ورسم أي سياسة جبائية يتطلب مجموعة من القواعد.

- تحديد وتصنيف أولويات النظام الضريبي انطلاقا من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد محليا ودوليا.

- التنسيق مع السياسات الأخرى وذلك عند رسم السياسة الجبائية انطلاقا من مراعاة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات أي بدراسة البيئة الداخلية والخارجية للأوضاع السائدة.

- التوليفة المناسبة بين أدوات السياسة الجبائية فيما يتعلق بالهيكل الضريبي من خلال أنواع الضرائب والنسب في الحصيلة الضريبية وكذا تحديد معدلات وأسعار هذه الضرائب ومراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلفين بالضرائب أو ممولين.

- التقليل والحد من القرارات الغير توافقية في سعيها لتحقيق الأهداف المرجوة المالية أو اقتصادية أو الاجتماعية، حيث يمكن سياسة التوسع في الإعفاءات الضريبية وقد يكون على حساب تحقيق الهدف المالي للنظام الضريبي.

3- أهداف السياسة الجبائية

باعتبار السياسة الجبائية مظهر من المظاهر الاجتماعية المعاصرة الهامة والتي تلعب دورا هاما في تحقيق الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع، والاستخدام الأمثل لأدوات السياسة الجبائية يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الهامة والمتمثلة في أهداف مالية، اجتماعية، اقتصادية وأهداف سياسية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

3-1- الأهداف المالية: الهدف الأساسي للسياسة الجبائية هو تمويل النفقات العامة، باعتبار الضريبة أهم الموارد الرئيسية في تمويل موازنة الدولة العامة (مولود، 2018، صفحة 46).

3-2- الأهداف الاقتصادية: للسياسة الجبائية أهداف اقتصادية، عند اقتطاع الضريبة أو تحصيلها يحدث انعكاسات اقتصادية على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، حيث تستعمل الدولة الضريبة كوسيلة تستعملها في سياستها الاقتصادية لحل الأزمات الاقتصادية من أهم الأهداف الاقتصادية:

* استخدام السياسة الجبائية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

* استخدام السياسة الجبائية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

* استخدام السياسة الجبائية بهدف التحكم في أهم العناصر الاقتصادية كالاستهلاك والادخار والاستثمار.

3-3- الأهداف الاجتماعية: للسياسة الجبائية أهداف اجتماعية نذكر منها (مبروكة، 2016، صفحة 28):

* إعادة توزيع الدخل حيث تسعى العديد من الدول لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بفرض الضرائب والدور الذي تلعبه في تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع والحد من التفاوت في الدخول، كما تلعب السياسة الجبائية باستعمال أدواتها في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

*معالجة الظواهر والمعطيات الاجتماعية حيث تتجلى هذه المعالجة في الدور الهام الذي تلعبه الضريبة في معالجة المشاكل الاجتماعية، كأزمة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في مجال السكن من

الضرائب، والحد في القضاء على الظواهر الاجتماعية التي تسيء لصحة المجتمع كتبغ والكحول بفرض مرتفعة عليها نسبيا.

3-4- الأهداف السياسية: تستخدم الدولة السياسة الجبائية بهدف سياسي معين اتجاه دولة أخرى بفرض ضرائب الجمركية على منتجات هذه الدولة، أو مقاطعة استيراد منتجاتها، وتستخدم داخليا كذلك من اجل اتخاذ القرارات السياسية بحتة لا غير (خلاصي، 2014، صفحة 508).

II. التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار المحلي

1- ماهية الاستثمار المحلي

للاستثمار تعاريف عديد بحسب التصنيفات والجوانب الاقتصادية والمالية والمحاسبية، ونجد الاستثمار المحلي بحسب التصنيف الجغرافي يصنف الاستثمار إلى محلي و أجنبي، ويعرف الاستثمار المحلي على أنه تلك الأصول والاستثمارات التي تنشأ من قبل المستثمرين الخواص أو العامون سواءا كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين داخل البلد المستثمر ، بغض النظر عن طبيعة التمويل ومصدره ويمكن أن تكون استثمارات محلية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل (عيسى و وأخرون، 2021، صفحة 15).

2- ماهية التحفيزات الجبائية

2-1- تعريف التحفيزات الجبائية

التحفيزات الجبائية أداة من أدوات السياسة الجبائية، تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بغية تشجيعها وهي عبارة عن إيرادات جبائية تضحي بها الدولة في الأمد القصير مع احتمالية تعويضها في الأمد الطويل من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية (عتمان، النظم الضريبية، 2000، صفحة 15).

كما تعرف التحفيزات الجبائية على أنها أداة جاذبية للاستثمار والذي يتمثل أحد أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها وذلك بالتأثير الايجابي للاستثمار على نمو البلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيات والمعرفة وإنشاء العمالة وتحسين الأجور (tidjane & lounis, 2020, p. 881).

2-2- خصائص التحفيزات الجبائية

من خلال تعاريف التحفيزات الجبائية يمكننا استخلاص الخصائص التالية:

2-2-1- إجراء اختياري: تكون تحفيزات الجبائية إجراء اختياري وهذا راجع لكون النشاطات العمومية تترك حرية الاختيار للمستثمرين للاستفادة من التحفيزات الجبائية وتجسيد مشاريعهم الاستثمارية، من عدمها (رمزي، 2021، الصفحات 17-30) .

2-2-2- إجراء هادف: منح التحفيزات الجبائية بشتى أشكالها من إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات من طرف الدولة بهدف التأثير على المستثمرين في قراراتهم سواء كانوا أجانب أو محليين، عموميين أو خواص وجذبهم وتوجيه قراراتهم الاستثمارية بحسب المناطق والقطاعات المراد تنميتها من طرف الدولة أو لأغراض أخرى تسعى الدولة لتحقيقها وهذا راجع للأهمية البالغة التي يتمتع بها الاستثمار كونه العملية الأساسية التي من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق غايات وأهداف الدولة على المستوى الكلي (بوزيان، 2022، صفحة 95).

2-2-3- إجراء له مقاييس: تحفيزات الجبائية مبنية على مجموعة من المقاييس والاعتبارات المدروسة من قبل الدولة بتوجيهها فئة معينة من المكلفين بضريبة وفقا لأسس وقوانين وضعها المشرع والتي على المكلف بالضريبة احترام هذه الأسس والقوانين والمقاييس وإلا يعرض إلى عقوبات، تنص عليها كذلك القوانين وهذه المقاييس تتمثل في تحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط ،الإطار القانوني للمستفيد، عدد العمال الموظفين، نوعية النشاط المراد ترقيته من طرف الدولة تطبيق هذه التحفيزات الجبائية يكون بالعدالة، الشفافية والمساواة وهو إجراء ليس عام وإنما الاستفادة منه بمقاييس وشروط وجب توفرها.

2-2-4- الوسيلة: التحفيزات الجبائية ما هي إلا أداة ووسيلة لترقية وتوجيه الاستثمار، تستعملها الدولة لتشجيع المستثمرين وفقا لمعايير وشروط محددة في المراسيم والقوانين الخاصة بالتحفيزات الجبائية والتي تكون في أشكال عديدة ومتعددة حسب الطبيعة.

2-2-5- وجود ثنائية:(الفائدة، مقابل) تمنح الدولة التحفيزات الجبائية للمستثمرين والأعوان الفاعلين مقابله توجيهي في قطاعات ومناطق ترى الدولة وتسعى من خلالها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة.

2- 3- أشكال التحفيزات الجبائية

2-3-1- الإعفاءات الجبائية

هي عبارة عن منح إعفاءات جبائية للمكلفين بالضريبة عن طريق إسقاط حق الدولة من المكلفين بالضريبة في مبالغ الضرائب التي هي على عاتق المكلفين مقابل إلزامهم بتأدية نشاط معين في ظروف

معينة، وتأخذ هذه الإعفاءات إحدى الصورتين إما إعفاءات دائمة أو إعفاءات مؤقتة (قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، 2003، صفحة 173).

2-3-2- التخفيضات الجبائية

وتتم بإخضاع المكلفين بالضريبة أو الممولين لمعدلات اقل نسبيا من المعدلات السائدة والمحددة عموما وفقا للقوانين الجبائية، أو تقليص في الوعاء الضريبي في المقابل الالتزام ببعض الشروط. ويمكننا تقسيم التخفيضات الجبائية إلى ثلاثة أنواع وهي: التخفيضات المتعلقة بالمعدل، تخفيضات متعلقة بأساس الضريبة، التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة.

2-3-3- نظام الاهتلاك المعجل:

يعتبر نظام الاهتلاك المعجل من أشكال التحفيزات الجبائية التي تنطوي على أقل قدر من العيوب مقارنة مع الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية في مجال الاستثمار، بمجرد تعجيل الاهتلاك أحد الأصول يؤدي إلى تشوه في الأصول قصيرة الأجل، وله ميزتين هما أنه الأقل تكلفة وهذا بتعويض الإيراد الضائع في السنوات الأولى على الأقل في السنوات الموالية من عمر هذا الأصل، كما يمكن أن يحدث طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى القصير إذ توفر استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة، وهناك طريقتين لحسابه الطريقة السويدية للاهتلاك و طريقة القسط المبدئي.

2-3-4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

تعتبر هذه من بين التقنيات المحفزة للمؤسسة كونها وسيلة امتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق الخسائر خلال سنة معينة وذلك بتحميلها على السنوات اللاحقة، حيث في حالة تسجيل خسارة في سنة مالية ما، فإن هذه الخسائر تعتبر عبء يندرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق السنة المالية وفي حالة ما إذا كان الربح غير كافي لتخفيض الخسارة فان الخسارة الزائدة تنقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل الخسارة، كما هو منصوص عليه في التشريع الجبائي الجزائري.

2-3-5- القرض الضريبي:

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وفي إطار التحفيزات الجبائية للممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، وهو عبارة عن تخفيض في مبلغ الضريبة المدفوع بمراعاة الأحكام الجبائية سارية المفعول والقرض الضريبي يعمل على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة دون أن يمس بقيمة الوعاء الضريبي ويؤدي إلى وفر ضريبي، حيث ينتج هذا القرض الضريبي عن العمليات الجبائية

للمؤسسة فإذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة يتم تخفيضه من الضريبة وإذا كان أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع.

2-3-6- إعادة استثمار فوائض القيمة:

فائض القيمة الناتج عن تنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو فلاحي أو في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة الفوائض.

كما يستفيد من الإعفاء حيث لا تدخل فوائض القيم ضمن الربح الخاضع للضريبة الخاضعة بالنسبة للسنة المالية شريطة التزام المكلف بالضريبة بإعادة استثمار مبلغ مساوي لمبلغ فائض القيمة قبل انقضاء أجل ثلاثة سنوات ابتداءا من اختتام السنة المالية ومع إرفاقه بالتصريح بالنتائج السنة المالية التي تحققت فيها فوائض القيمة.

3- التحفيزات الجبائية الممنوحة في ظل القانون رقم 16-9:

حسب المادة رقم 04 من القانون رقم 16-9 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار تخضع الاستثمارات قبل انجازها من أجل الاستفادة من الامتيازات المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستمارات.

يستفيد المستثمر بحسب المادة 07 من القانون رقم 16-9 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار من:

التحفيزات المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة ؛

التحفيزات الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل؛

التحفيزات الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

3-1- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية والشبه جبائية المحددة قانونا تستفيد الاستثمارات من التحفيزات التالية:

3-1-1- بعنوان مرحلة الانجاز : يمكننا تلخيص أهم التحفيزات المنصوص عليها في القانون رقم 16-9 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار لاسيما المادة 12 منه

- إعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع المستوردة والمقتناة محليا.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية.
- تخفيض 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

بالنسبة التحفيزات الجائية الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق المراد ترقيتها زيادة على الامتيازات سالفة الذكر

- تتحمل الدولة نفقات الأشغال كليا أو جزئيا بعد التقييم من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل إقامة المشاريع الاستثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال 10 سنوات وترفع بعد انتهاء هذه الفترة إلى 50% بالنسبة للمناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها، وبالنسبة لولايات الجنوب الكبير لمدة 15 سنة ترتفع بعد انتهاء المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة.

3-1-2- بعنوان مرحلة الاستغلال: يستفيد من إعفاء لمدة ثلاثة 03 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني بعد إعداد محضر معاينة للمشروع من قبل المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، كما يستفيد من تخفيض 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية.

بالنسبة التحفيزات الجبائية الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق المراد ترقيتها الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني ابتدءا من تاريخ بداية الاستغلال المحددة وفقا لمحضر المعاينة.

3-2- التحفيزات الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل:

بالإضافة إلى التحفيزات سالفة الذكر ترفع مدة تحفيزات الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المحددة من 03 سنوات إلى 05 سنوات عندما تستحدث أكثر من 100 منصب شغل دائم إلى غاية نهاية مرحلة الاستغلال.

3-3- التحفيزات الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

حيث الوكالة تمثل الدولة، تستفيد الاستثمارات من هذا النوع بموجب اتفاقية مبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمارات من تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة ممكن أن تصل إلى 10 سنوات.

منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية و الجبائية والرسوم، والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والإعانات والتسهيلات الممنوحة بعنوان مرحلة الانجاز لمدة متفق عليها بضرورة تحديد بداية سريان الانجاز، كما للمجلس الوطني للاستثمارات الأهلية لمنح الإعفاءات والتخفيضات للحقوق والضرائب

والرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبقة على السلع التي تدخل في الأنشطة الصناعية الناشئة ولمدة لا تتجاوز 05 سنوات، والاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء.

III. فعالية التحفيزات الجبائية في استقطاب الاستثمار المحلي لولاية المسيلة

1- قياس فعالية التحفيزات الجبائية من خلال حجم الاستثمارات المحلية:

وذلك من خلال المعلومات الإحصائية المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة والمتمثلة في العدد والقيمة المالية للمشاريع الاستثمارية المحلية من سنة 2011 سنة إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة إلى غاية سنة 2021 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): يمثل حجم المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها و التي تم استقطابها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021

السنوات	عدد مشاريع الاستثمار المحلي	النسبة %	القيمة المالية للاستثمار المحلي بالمليون دينار	النسبة %
2011	63	4,53	5687	2,34
2012	107	7,69	6782	2,79
2013	195	14,01	20447	8,42
2014	256	18,39	22861	9,42
2015	215	15,45	43268	17,83
2016	204	14,66	43854	18,07
2017	102	7,33	41467	17,08
2018	91	6,54	28880	11,90
2019	52	3,74	8123	3,35
2020	64	4,60	11228	4,63
2021	43	3,09	10122	4,17
المجموع	1392	100	242719	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة بتاريخ 2022/06/20

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا جليا تطور في حجم المشاريع الاستثمارية المحلية بعدة مراحل في المرحلة الأولى في تزايد منتظم في العدد والقيمة، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المحلية في سنة 2011 (63 مشروع استثماري) بقيمة 5687 مليون دج، وفي سنة 2012 (107 مشروع استثماري) بقيمة 6782 مليون دج ليصل في سنة 2014 (256 مشروع استثماري) بقيمة 22861 مليون دج لينخفض في المرحلة الثانية في عدد المشاريع في سنة 2015 و2016 بدرجة ضئيلة بالمقابل الارتفاع في القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية لتصل في سنة 2016 (43854 مليون دج) وهذا راجع لعدة

أسباب من بينها كمية ونوعية التحفيزات الممنوحة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وصدور القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار نتج عنه إقبال كبير من قبل المستثمرين المحلين لإقامة مشاريعهم الاستثمارية وهذا راجع لتحسين المناخ الاستثماري من خلال سياسة التحفيزات الجبائية، أما المرحلة بعد سنة 2016 بدأ حجم المشاريع الاستثمارية في تراجع وهذا رجع لصدور بعض المراسيم التنظيمية المفسرة والمنظمة للقانون 16-09 وخاصة المتعلق بتحديد القوائم السلبية والتي استثنت مشاريع النقل من الامتيازات مما اثر على حجم المشاريع المحلية لولاية المسيلة وخاصة ولطبيعة الولاية والتي كانت المشاريع ممركزة بقطاع النقل بشكل كبير، وكذلك الظروف الصحية التي مرت بها البلاد بالرغم من حجم ونوعية التحفيزات الممنوحة وخاصة ولاية المسيلة تعد مصنفة من مناطق الهضاب العليا إلا أن إحالة ذلك والشكل البياني الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(01): تمثيل بياني تطور عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للفترة (2011-2021)

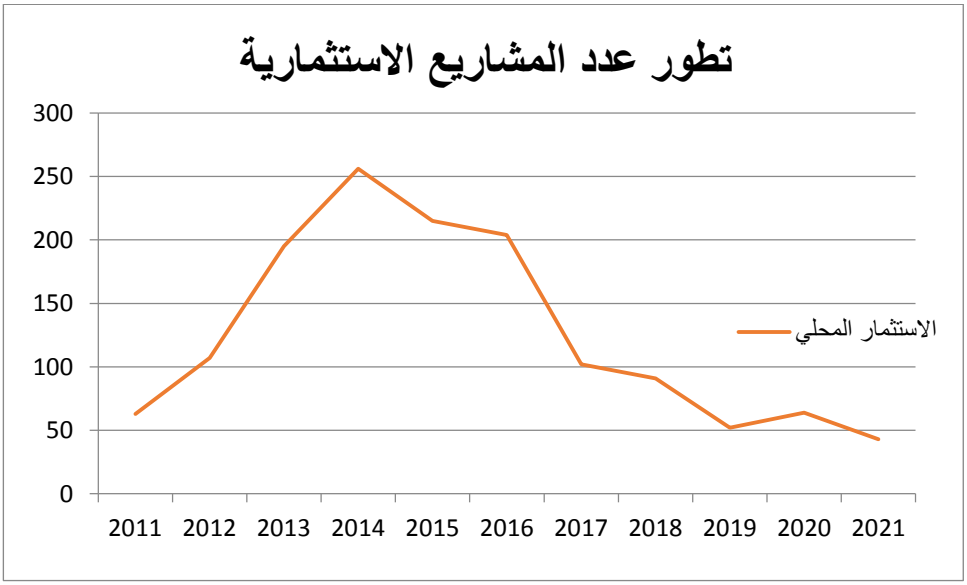

2- تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم(02): يمثل مبالغ تكاليف الإعفاءات الجبائية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنوات	مبلغ تكاليف الإعفاءات					المجموع	تكاليف الإعفاءات
	TVA	IBS	IRG	TAIC	T.F		مليون دج
2012	493404661	15653147	3091882	25048999	0	537198689	537
2013	527749420	14604405	0	35298619	0	577652444	578
2014	906688123	5967993	1125400	14598543	0	928380059	928
2015	956972475	21518873	0	50997389	0	1029488737	1029

1201	1200759078	0	14041379	0	10129553	1176588146	2016
1026	1025824360	0	30688614	0	7844189	987291557	2017
1360	1360391594	0	21695136	0	8019493	1330676965	2018
432	432344667	0	44761137	0	14076355	373507175	2019
56	55653970	0	15958229	0	12659252	27036489	2020
100	99990827	0	16240117	0	7141266	76609444	2021
7248	7247684425	0	269328162	4217282	117614526	6856524455	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

من خلال الجدول رقم (02) والذي يوضح حجم التكاليف الضخمة التي تتكبدها الدولة الجزائرية في شكل تحفيزات جبائية من أجل تطبيق سياستها الجبائية بغرض تشجيع الاستثمار المحلي حيث تحملتها الدولة عبر مراحل الاستثمار تمثلت في الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة TVA في مرحلة الانجاز والإعفاءات في الضريبة على أرباح الشركات IBS والرسم على النشاط المهني TAP في مرحلة الاستغلال، حيث يتضح أن حجم التحفيزات الجبائية ممثلة في الإعفاءات في تزايد مستمر ومنتظم منذ 2012 حيث بلغت 537 مليون دج ليصل في سنة 2018 (1360 مليون دج)، وبالمقارنة مع الجدول رقم (01) نجد ان تزايد في تكاليف الإعفاءات يقابله تزايد في حجم المشاريع الاستثمارية مما يدل على تأثير التحفيزات الجبائية في استقطاب المشاريع المحلية من خلال السياسة الجبائية المنتهجة، وفي سنة 2018 انخفضت التكاليف وهذا راجع لتقييد التحفيزات الجبائية من خلال المرسوم التنفيذي 17-101 والذي حدد المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كيفيات تطبيقها وكذلك استثنى بعض الأنشطة من التحفيزات، والظروف الصحية لتصل قيمة تكاليف الإعفاءات في سنة 2021 (100 مليون دج)، وفي الإجمالي تكبدت الدولة 7248 مليون دج كانت بمثابة إيرادات تدخل للخزينة العمومية، وهذا راجع للسياسة الجبائية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في تعزيز فرص الاستثمار وفقا للآلية أو الإستراتيجية بالتخلي عن جزء من إيراداتها بغية الزيادة في حجم الاستثمارات وبالتالي الزيادة في الفروع الإنتاجية يقابله اتساع في الوعاء الضريبي وزيادة عدد المكلفين بالضريبة وبالتالي ارتفاع في الحصيلة الضريبية الممولة لإيرادات الخزينة العمومية، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(02): تمثيل بياني تطور تكاليف الإعفاءات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاصة بولاية المسيلة للفترة (2012-2021)

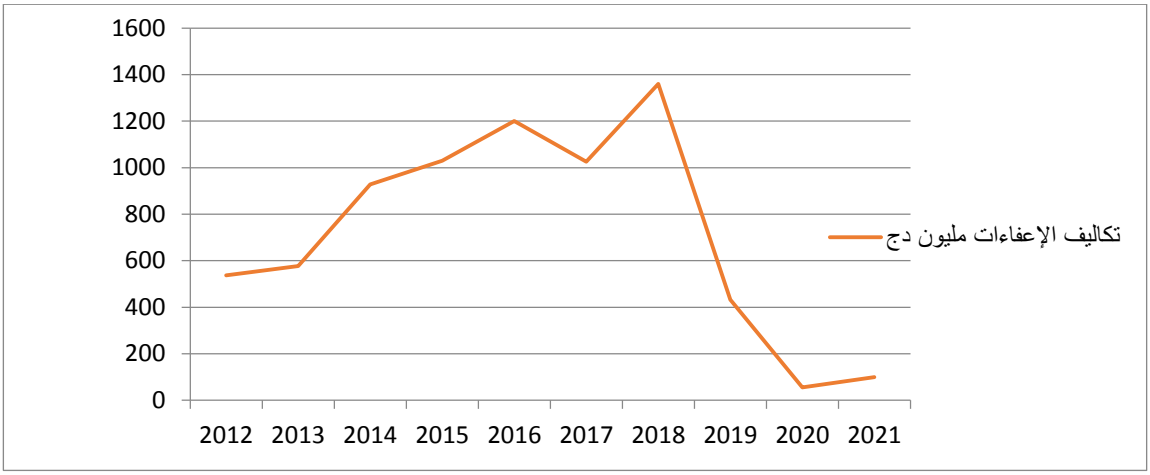

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية

3- قياس فعالية التحفيزات الجبائية من خلال مناصب الشغل المستحدثة في ولاية المسيلة:

الجدول رقم(03): يمثل عدد ونسبة مناصب الشغل المستحدثة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها و التي تم استقطابها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة من سنة 2011 إلى غاية سنة2021

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
عدد مناصب الشغل	681	983	2011	2743	4084	3919	2579	1624	657	732	577	20590
النسبة %	3,31	4,77	9,77	13,32	19,83	19,03	12,53	7,89	3,19	3,56	2,80	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة بتاريخ 2022/06/20

من خلال الجدول رقم (03) والذي يمثل ويبين التطور في عدد ونسبة مناصب الشغل المستحدثة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية المحلية المستقطبة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للفترة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 حيث يظهر التطور منتظم في تزايد ليبلغ عدد مناصب الشغل في سنة 2011 (681 منصب شغل مستحدث) بنسبة 3,31% عرف ارتفاع في عدد و نسبة المناصب الشغل المستحدثة إلى غاية سنة 2015 ليصل العدد إلى 4084 منصب شغل بنسبة 19,83% ليتناقص بشكل طفيف سنة 2016 يصل إلى 3919 منصب شغل وهذا بالتناسب مع ارتفاع عدد المشاريع بالمقارنة مع الجدول رقم (01) وهذا راجع لطبيعة ولاية المسيلة وتصنيف بلدياتها ضمن المناطق الهضاب العليا طبقا للمادة 04 من القرار رقم01 الدورة 59 المؤرخ في 2011/12/22، وكذلك طبيعة الولاية كقطب صناعي وناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية والنقل المجالات التي تمثل نسبة كبيرة في مناصب الشغل المستحدثة، أما في المرحلة الأخيرة فعرفت تدهور كبير وتناقص في مناصب الشغل المستحدثة منذ سنة 2017 حيث بلغ

عدد مناصب الشغل 2579 منصب شغل ليصل في سنة 2021 إلى 577 منصب بنسبة 2.80% وهذا راجع لعدة أسباب من بينها صدور بعض المراسيم التنفيذية ومراسيم تنظيمية لقانون الاستثمار16-09 والتي حددت القوائم السلبية وكذا كيفية تطبيق الحوافز وتسقيفها بالنسبة لبعض الاستثمارات في مجالات معينة لاسيما مجال النقل، وكذلك الظروف الصحية التي مرت بها البلاد من وباء كوفيد 19 كورونا الذي اثر بشكل كبير على الاستثمار وبالتالي التأثير على استحداث مناصب الشغل ومن بين الأسباب بروطوكولات الحجر الصحي والتزام المواطنين في بيوتهم، والأشكال البيانية الموالية تبين نسبة وعدد مناصب الشغل المستحدثة الناتجة عن الاستثمارات المحلية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 على مستوى ولاية المسيلة

الشكل رقم(03): تمثيل بياني لنسبة مناصب الشغل المستحدثة المصرح بها طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة من سنة 2011 إلى غاية سنة2021

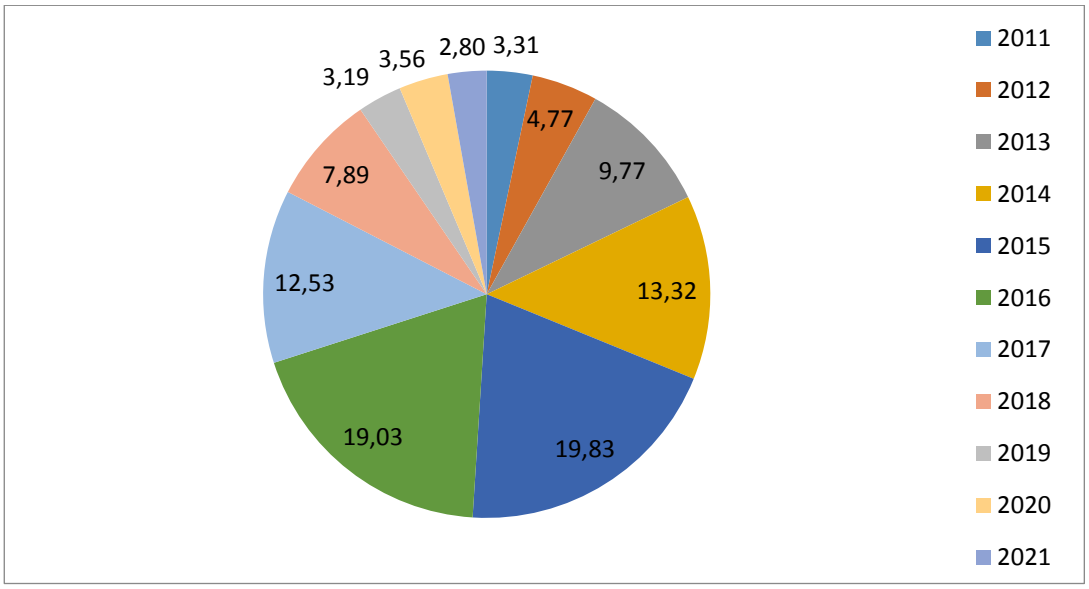

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية.

الشكل رقم(04): تمثيل بياني لعدد مناصب الشغل المستحدثة المصرح بها طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021

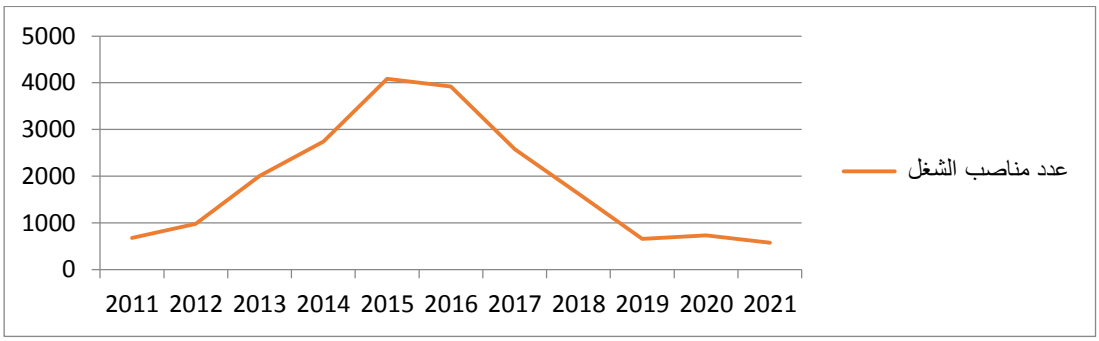

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية.

4- فعالية التحفيزات الجبائية من خلال حجم الاستثمارات المحلية المستقطبة حسب القطاعات

الجدول رقم(04): يمثل حجم المشاريع الاستثمارية المحلية المستقطبة المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة حسب القطاعات للفترة (2011-2021)

السنوات	البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الصحة		الخدمات		النقل		الزراعة		السياحة		المجموع	
	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د	العدد	القيمة م د
2011	15	1444	16	3640	2	105	2	8	28	491	0	0	0	0	63	5688
2012	20	1326	22	4412	0	0	9	385	56	659	0	0	0	0	107	6782
2013	30	3881	59	12571	1	649	25	336	77	1207	0	0	3	1801	195	20445
2014	46	2162	69	15892	0	0	45	2007	94	2605	2	195	0	0	256	22861
2015	33	1614	77	30017	6	2579	17	1870	74	3077	2	213	6	3898	215	43268
2016	15	1330	68	27586	8	1661	20	1583	82	9277	0	0	11	2418	204	43855
2017	15	1716	53	21293	4	1428	5	1016	17	6505	2	4963	6	4544	102	41465
2018	24	1345	48	22719	4	1807	0	0	0	0	11	1993	4	1014	91	28878
2019	20	1527	26	5316	1	382	2	102	0	0	2	114	1	681	52	8122
2020	14	1060	34	9141	0	0	3	43	10	644	2	323	1	18	64	11229
2021	10	2156	20	5743	5	1013	4	209	2	159	1	3	1	840	43	10123
المجموع	242	19561	492	158330	31	9624	132	7559	440	24624	22	7804	33	15214	1392	242716

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة بتاريخ 2022/06/20

من خلال الجدول رقم (04) و الذي يبين ويمثل حجم المشاريع الاستثمارية المحلية المستقطبة و المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة حسب القطاعات للفترة(2011- 2021) حيث يأتي قطاع صناعة في المرتبة الأولى من ناحية العدد بـ 492 مشروع استثماري محلي ومن ناحية القيمة المالية بـ 158330 مليون دج ويأتي في المرتبة الثانية قطاع النقل بـ 440 مشروع المرتبة الثانية من ناحية القيمة بـ 24624 مليون دج والمرتبة الثالثة لقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 242 مشروع استثماري بقيمه 19561 مليون دج وتأتي القطاعات الأخرى بالترتيب قطاع الخدمات بـ 132 مشروع استثماري بقيمه 7559 مليون دج ثم قطاع السياحة بـ 33 مشروع استثماري بقيمة 15214 مليون دج ثم قطاع الصحة بـ 31 مشروع استثماري بقيمه9624 مليون دج ليأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأخيرة بـ 22 مشروع استثماري بقيمه 7804 مليون دج.

وهذا الترتيب والتوجه القطاعي راجع لعدة أسباب نذكر منها طبيعة ولاية المسيلة باعتبارها قطب صناعي في مجال الصناعة قطاع البناء والأشغال العمومية وموقعها الجغرافي ومساحتها الكبيرة وكثرة

المناطق الصناعية على مستوى الولاية كذلك باعتبارها منطقة من مناطق الهضاب العليا و التحفيزات الجبائية الممنوحة في هذا المجال، أما السبب الثاني راجع للتحفيزات الجبائية الممنوحة في قوانين الاستثمار لاسيما الأمر01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وقانون الاستثمار16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار والتي لقيت رواجا كبير من طرف المستثمرين المحليين والأجانب وهذا ما هو ملاحظ في جميع القطاعات لو نأخذ تطور المشاريع في قطاع ما نجدها في تزايد عبر السنوات إلا في مجال النقل نجدها في تزايد عبر السنوات إلى غاية سنه 2016 ثم بدأت تتناقص لتنعدم في سنة 2018 وسنة 2019 ثم بعدد ضعيف جدا و هذا راجع حسب المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد القوائم السليبة والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا الخاصة بالاستثمارات وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، القوائم السلبية للأنشطة والتي نجد من بينها (نقل البضائع، نقل الأشخاص، كراء السيارات، كراء المعدات وأدوات البناء والأشغال العمومية ونشاط صناعه الأجر)، وهذا ما يفسر الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية من خلال التحفيزات الجبائية وتنوعها في تعزيز فرص واستقطاب الاستثمار المحلي وتوجيهه حسب القطاعات بتمايز التحفيزات الجبائية من قطاع إلى أخر وبحسب المناطق والتحفيزات الممنوحة لولاية المسيلة باعتبارها وتصنيفها ضمن مناطق الهضاب بكامل بلدياتها، والأشكال البيانية التالية تبين حجم المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات.

الشكل رقم(05): تمثيل بياني لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة حسب القطاعات للفترة (2011-2021)

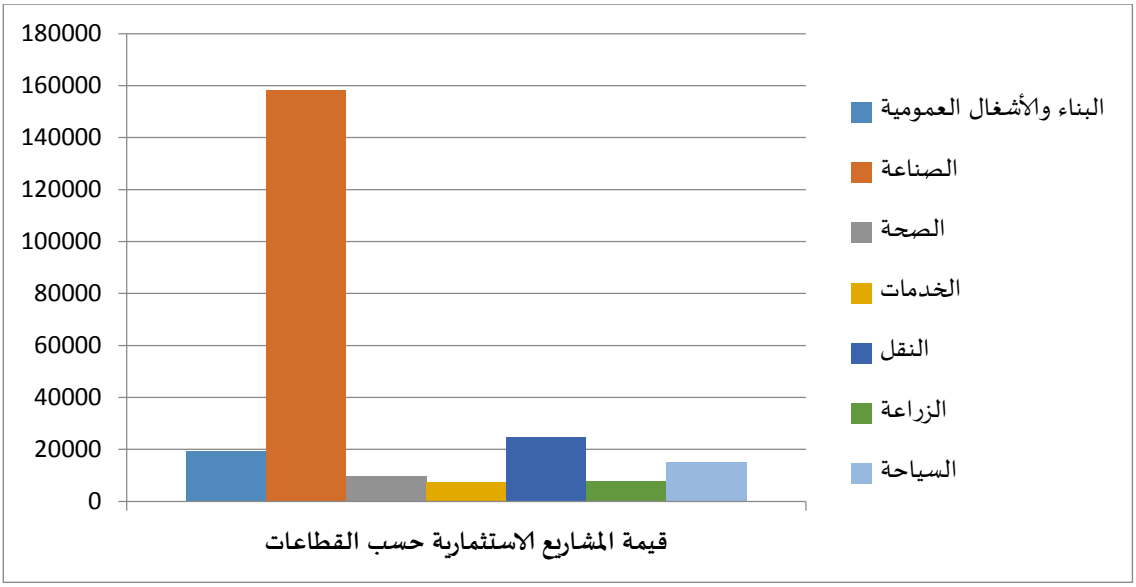

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية.

الشكل رقم(06): تمثيل بياني لعدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة حسب القطاعات للفترة (2011-2021)

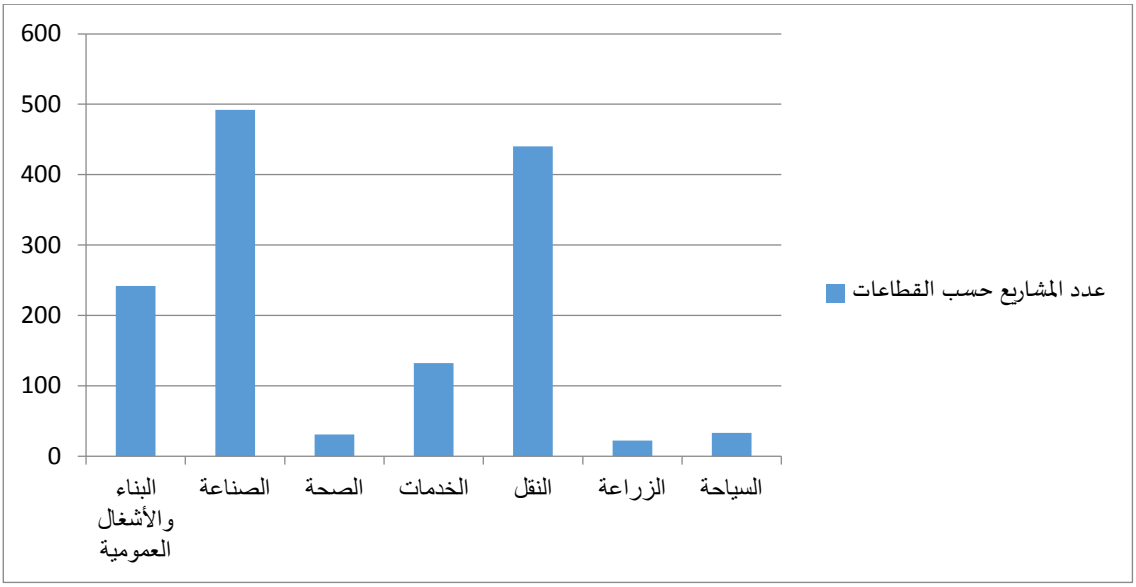

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية.

IV. الخاتمة :

من خلال دراستنا لواقع التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في ظل السياسة الجبائية والإصلاحات الجبائية والاقتصادية في الجزائر، اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة التحفيز كآلية لتحسين المناخ الاستثماري واستقطاب وتنمية الاستثمار المحلي لدفع عجله التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية من خلال استحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة وإحداث استقرار وتوازن إقليمي داخلي من خلال التحفيزات والضمانات والتسهيلات الممنوحة المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.

نتائج الدراسة: تواصلنا من خلال دراستنا إلى أهم النتائج التالية:

- ❖ سياسة التحفيز الجبائي كآلية لرفع وزيادة فروع الإنتاج وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الضريبة وارتفاع الإيرادات العامة لتمويل الخزينة العمومية؛
- ❖ للتحفيزات الجبائية دور كبير في رفع حجم الاستثمار المحلي والأجنبي إلا أنه وجب تكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة؛
- ❖ التحفيزات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية تحسبا للمناخ الاستثماري الجيد؛
- ❖ عدم استقرار النظام الضريبي وعدم ثبات قوانين الاستثمار وكثرة المراسيم التنظيمية المفسرة لقوانين الاستثمار تؤثر بشكل كبير في حجم الاستثمار المستقطب محليا؛
- ❖ تأثير الظروف الصحية (كوفيد 19 كورونا) في الآونة الأخيرة بشكل كبير في الاستثمار المحلي والأجنبي سلبيا.

التوصيات:

- ❖ إعادة النظر في بعض التحفيزات الجبائية وتوجيهها بحسب القطاعات ومجالات معينة لاسيما الإنتاجية منها؛
- ❖ مرافقة المستثمرين المحليين ووضع ضمانات كافية وحمايتهم من المخاطر المحتملة؛
- ❖ تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع العراقيل و إنشاء لجنة إصغاء للمستثمرين بشكل رسمي؛
- ❖ دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بجدية.

V. المراجع

- ❖ tidjane, N., & lounis, A. (2020). linpact des incitations fiscales sur la relance de l'investissement étranger. Revue des sciences juridiques et politiques , 11 (01), p. 881.
- ❖ بدروني عيسى، و وأخرون. (2021). إدارة المشاريع الاستثمارية. الجزائر: دار المتنبي للطباعة والنشر.
- ❖ بللعما أسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). 78. أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة احمد دراية أدرار.
- ❖ حجار مبروكة. (2016). تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 (أطروحة دكتوراه). 28. كلية العلوم الاقتصادية ، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف.
- ❖ رضا خلاصي. (2014). شذرات النظرية الجبائية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ سعيد عبد العزيز عتمان. (2008). النظام الضريبي وأهداف المجتمع. بيروت: الدار الجامعية.
- ❖ سعيد عبد العزيز عتمان. (2000). النظم الضريبية. الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع.
- ❖ عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب (الإصدار الأولى). عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- ❖ علوان رمزي. (2021). الإمتيازات الجبائية كأسلوب لترقية قطاع السياحة في الجزائر. مجلة الأور متوسطية لإقتصاديات السياحة والفندقة ، 03 (03)، الصفحات 17-30.
- ❖ كريم بوزيان. (2022). مساهمة سياسة التحفيزات الجبائية في استهداف الاستثمارات المنتجة حالة الجزائر للفترة (2010-2019)، (أطروحة دكتوراه). 95. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- ❖ كريم بوزيان، و فطيمة زهرة قدور. (2022). دور أليات السياسة الجبائية في توسيع الاستثمار الصناعي-الجزائر- دراسة حالة شركة" فاب" لإنتاج تغذية الأنعام الموسعة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شباك ولاية الشلف. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، 04 (01)، الصفحات 133-155.
- ❖ مليكاوي مولود. (2018). أساسيات في الضريبة المحلية والدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، العدد 47، صادر 22 أوت 2001.
- ❖ القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج ج، العدد 46، صادر 03 أوت 2016.
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 17-101 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا الخاصة بالاستثمارات وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات المؤرخ في 2017/03/05 ، ج ر ج ج، العدد 16، صادر 2017/03/08.
- ❖ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.
- ❖ القرار 01 المؤرخ في 2011/12/22 الدورة 59 للمجلس الوطني للاستثمار والمتضمن منح المزايا الخاصة بالاستثمارات في ولايات الجنوب والهضاب العليا.